

وكالة فرانس برس

إنتخابات ٢٠١٤ لإختيار مُمثّلين عن الموظّفين في مجلس الإدارة

سمير الدويبي

مرشّح لمنصب ممثّل الصحفيين في مجلس الإدارة

فلنحمي خصوصية الـ "آ أف ب"

الزملاء الصحفيين الأعزاء في الـ "آ أف ب"،

أنتم مدعوون بين ١٠ و ٢٠ حزيران / يونيو ٢٠١٤ لانتخاب ممثلكم في مجلس إدارة الـ "آ أف ب".
يكتسب هذا الإقتراع الذي يحصل مرة كل ثلاث سنوات أهمية كبرى:

- المطلوب هو إختيار الصحفي الوحيد في الـ "آ أف ب" الذي سيكون عضواً في الهيئة التي تدير وكالتنا.
- إنه الإقتراع الوحيد الذي يمكن لجميع صحفيي الوكالة عبر العالم أن يشاركوا فيه.

أطمح لنيل ثقتكم لتبوء هذا المنصب، على قاعدة المواقف العشرة التالية:

١. الـ "آ أف ب" وسيلة إعلامية فريدة من نوعها في العالم كونها الوسيلة الشاملة الوحيدة (تغطي العالم أجمع من دون توقف) المتحرّرة في آن معاً من سلطان المال الخاص ومن نفوذ السلطات العامة. ونحن مدينون بهذا الإمتياز لأصحاب بعض العقول الرؤيوية الذين وضعوا القانون الأساسي لـ "آ أف ب" الذي يلزمنا قانوناً بأن نكون أحراراً.

٢. إن القانون الأساسي لـ "آ أف ب" هو بمثابة "معجزة تشريعية" علينا الدفاع عنها ولو من دون تقديسها. فهذا القانون ليس هدفاً بحدّ ذاته، بل هو وسيلة لحماية إستقلاليتنا. لذا، يفترض أولاً بأي تعديل لهذا القانون أن يحمي إستقلاليتنا وأن يعزّز حرّيتنا.

٣. بحسب قانونها الأساسي، ليست الـ "آ أف ب" شركة بل "بنية مستقلة"، وهي لا تؤمّن منتجات بل "خدمات"، وليس لديها من زبائن بل "مستعملون". لذا، فإن إدارة الـ "آ أف ب" وكأنها مجرد شركة خاصة عادية أمر يتعارض مع روح قانونها التنظيمي.

٤. إن خصوصية الـ "آ أف ب" عرضة لتهديد دائم. خارجياً، من قبل دعاة الليبرالية الذين يرفضون أي استثناء على قانون السوق معتبرين الإعلام مجرد بضاعة، بينما الإعلام الحرّ للمواطنين هو الركيزة الأساسية للديموقراطية. وداخلياً، ممن يسعون لإخضاع الـ "آ أف ب" للترسيمات النمطية حول الريح والإنجاز، متجاهلين خصوصية وكالتنا ورسالتها، ومسلمين بضرورة تقليد وسائل الإعلام الخاصة الكبرى. بينما من الواجب أن تكون خصوصية الـ "آ أف ب" مصدر فخر وأن كل ما هو ممكن لحمايتها.

٥. إن الـ"أ أف ب" بـمُجمَلها مُهمّة ذات منفعة عامّة. هي ليست مكلفة من ضمن نشاطاتها المختلفة بـ"مهام ذات منفعة عامّة". بل أن لا عمل لها حصراً سوى تحقيق "إلتزاماتها" المصنّفة جميعها "مهام ذات منفعة عامّة". ليس عليها إذاً أن تنقاد لنشاطات تجاريّة بحتة، فقانونها التأسيسي يحظر عليها ذلك. ولا يُطلب منها أحد جني الأرباح، إذ ليس لها من مالك ولا من مساهمين، وكل ما يفرضه عليها القانون هو أن تكون ميزانيّتها متوازنة. لذا، علينا رفض أي تقسيم لنشاطات الـ"أ أف ب" بين نشاطات ذات "منفعة عامّة" وأخرى تكون تجاريّة. فجميع نشاطات الوكالة الصحافية يجب ان تندرج ضمن الإطار القانوني للوكالة الأمّ: لا فروع مستقّة، ولا خدمات تجاريّة.

٦. تتمتع الـ"أ أف ب" بسمعة عالميّة ومهارة فريدة وإمكانات واسعة. لكنها تعمل من دون أفق واضح ومشاريعها تفتقر الى التماسك الشامل. يجب أن يكون لدي الـ"أ أف ب" رؤية حقيقيّة وإستراتيجيّة طموحة. بالطبع يفترض بهذه الإستراتيجيّة تبنيّ التقنيّات الجديدة، لكن عليها أن تكون مُتمحورة حول صلب مهنتنا وأن تكون واضحة المعالم لجميع موظفي الوكالة.

٧. الـ"أ أف ب" بحاجة لإعادة بناء حقيقيّة. يجب إعادة النظر في كامل آليّة العمل، وفي الإلتشار الجغرافي، وفي مهمّات كل وظيفة، والعلاقة بين اللغات، ومساءلة اللامركزيّة، وإرساء معايير ووسائل تقييم على جميع المستويات... وصولاً الى تنظيم أكثر فعاليّة وأكثر مهنيّة. كما التساؤل في إطار إعادة التنظيم هذه، حول صوابيّة كل من نشاطاتنا بغية الانتهاء من تلك التي لا ترتبط بمهنتنا ذات المنفعة العامّة.

٨. تعاني الـ"أ أف ب" من مرض خطير: فقدان الثقة بين الإدارة والموظفين..لا إصلاح ممكن قبل إستعادة هذه الثقة، فوحده التفاعل الفاضل بين الإدارة والعاملين من شأنه إعادة تعبئة كافة الطاقات في الوكالة.

٩. يقوم عمل الـ"أ أف ب" في كل لحظة على تفاني موظفيها عبر العالم. فالعاملين في الوكالة ليسوا "عبئاً ماليّاً" ولا "كتلة معاشات" بل هم المؤتمنين على مهارة عمل الوكالة وحراس مهمّتها ذات المنفعة العامّة. يجب بالتالي احترام العاملين وحمايتهم. ويفترض بالـ"أ أف ب" أن تمضي قدماً نحو توحيد حقوق جميع أجراءها عبر العالم، ويقتضي لذلك انشاء لجنة تمثيلية عالميّة في الوكالة، وميثاق اجتماعي مرجعي يطبق اينما كان ويعمل على تحسينه باستمرار.

١٠. يجب إضفاء الطابع الأخلاقي على آليّة العمل والممارسات داخل الـ"أ أف ب" وتعزيز الشفافيّة والإنصاف. فعلى الوكالة احترام القانون في كل مكان ووضع حدّ للزبائنيّة في إدارة الموارد البشريّة، والانهاء من بعض التفاوتات الفاضحة بين المعاشات.

•

إن مقعد ممثل الصحافيين في مجلس الإدارة ليس موقعاً للمراقبة بل منصباً كامل الصلاحيّة.

والواقع أن ممثلي الموظّفين في مجلس الادارة هما الوحيدَين (من أصل ١٦ عضو في هذا المجلس) المنبثقين من الـ"أ أف ب" والمُشعبين بثقافتها. الاعضاء الأربعة عشر الآخرين، بمن فيهم الرئيس المدير العام، هم شخصيات قادمة من الخارج، ومعينّة في مجلس الإدارة هذا لفترة محدّدة، قبل الانتقال إلى دور آخر.

تفخر الـ"آ أف ب" في تعريفها عن نفسها، بأن لديها "موظفين من أكثر من ٩٠ جنسية". لكن، حتى الآن، إقتصرت عضوية مجلس إدارة الوكالة على الفرنسيين فقط. إذا انتخبت سوف أكون أول غير فرنسي يدخل هذه الهيئة. فمن دوافع ترشحي تكريم جميع "الأجانب" الذين يصنعون الـ"آ أف ب" ويعملون غالباً في ظروف صعبة لا بل خطيرة.

لقد شاركت منذ دخولي الى الوكالة عام ١٩٨٦ في جميع التحركات الهادفة الى المحافظة على إستقلاليتها والدفاع عن قانونها التأسيسي. والخلاصة التي أوصلتني اليها هذه التجربة الطويلة هي أن وحدة الصحفيين في الـ"آ أف ب" هي الكفيلة بنجاحهم في الدفاع عن الوكالة في وجه التهديدات المتواترة.

ترشيحي مدعوم خصوصاً من نقابات الصحفيين التالية : "الإتحاد العمالي العام" (CGT)، و"القوة العمالية" (FO)، و "متضامنون إتحاديون ديموقراطيون" (SUD).

انني عضو مؤسس في "جمعية الصحفيين" (SD) وعضو في "جمعية الدفاع عن إستقلال الـ"آ أف ب" (ADIAPF). لا أنتهي الى أي نقابة، لكني أعتبر أن دور النقابات ضروري داخل الوكالة. وفي حال فوزي، أتعهد بإستشارة النقابات وجمعيات الصحفيين داخل الـ"آ أف ب" بصورة دورية. وأمل التعاون بشكل وثيق مع ممثل الموظفين غير الصحفيين.

إني على قناعة بان الـ"آ أف ب" تملك مؤهلات نجاح كبيرة، لكن يجب خلق تناغم أكبر داخلها وإعادة ثقتها بنفسها. يمكنكم الإتكال عليّ، إذا ما أنتخبت، بالسعي بلا كلل في هذا الإتجاه.

مع أحر تحية الزمالة المهنية إلى كل منكم،

سمير الدويهي

صحافي في قسم تحرير أخبار فرنسا، في المركز الرئيسي للوكالة في باريس

samir.douaihy@afp.com

^١ وفقاً للقانون الأساسي لـ"آ أف ب"، يتألف مجلس إدارة الوكالة من ١٥ عضواً من بينهم ٢ يمثلان موظفي الوكالة : أحدهم يمثل الموظفين الصحفيين والآخر الموظفين غير الصحفيين. ويقوم هؤلاء الأعضاء الخمسة عشر بانتخاب الرئيس المدير العام، الذي يصبح العضو السادس عشر في هذا المجلس.

^٢ يقول القانون الأساسي لـ"آ أف ب" بان "لدى مجلس الإدارة السلطات الأوسع لتنظيم وإدارة الوكالة".

^٣ تجري في الـ"آ أف ب" مرة كل ٣ سنوات ٣ عمليات إنتخابية، تقتصر إثنين منها (تلك الهادفة إلى إنتخاب أعضاء هيئة الشركة، وتلك الهادفة إلى إنتخاب ممثلي الموظفين). على الموظفين الخاضعين لقانون العمل الفرنسي. غير أن هؤلاء لا يمثلون إلا قرابة ٦٠ في المئة فقط من إجمالي موظفي الوكالة.

^٤ في السابق، من ١٩٥٧ إلى ١٩٩٦، كانت عملية إنتخاب ممثلي الموظفين في مجلس الإدارة مقتصرة على الموظفين الذين يحملون الجنسية الفرنسية. ثم، إبتداء من إنتخابات ١٩٩٩، سمح للموظفين الالين يحملون جنسيات دول المجموعة الأوروبية بالمشاركة كذلك في هذه الإنتخابات. لكن، على أثر دعوى شجاعة رفعتها أحد موظفي الـ"آ أف ب"، ألغى المجلس الدستوري الفرنسي، في ٦ أيار/مايو ٢٠١١، شرط حيازة الجنسية الفرنسية للمشاركة في هذه الإنتخابات، معتبراً أن هذا الشرط فيه تمييز وبالتالي فإنه يتناقض مع الدستور الفرنسي. ومن حينه صار بإمكان جميع موظفي الـ"آ أف ب" المشاركة في هذه الإنتخابات.

^٥ القانون الأساسي لـ"آ أف ب" هو قانون فرنسي، إعتدته البرلمان بالإجماع، وأقر في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧.

^٦ القانون الأساسي يقول بوضوح أن "نشاط وكالة فرانس برس خاضع لثلاث "إلتزامات إجبارية" أولها : "لا يمكن لوكالة فرانس برس، في أي حال من الأحوال، الخضوع لأي تأثيرات أو إعتبارات من شأنها حرف الأخبار عن دقتها أو موضوعيتها، كما أنه لا يمكنها، في أي ظرف من الظروف، الوقوع قانوناً أو عملياً تحت سيطرة أي مجموعة إيدولوجية أو سياسية أو إقتصادية".

^٧ هذا ما تفيد به روحية القانون الأساسي منذ ١٩٥٧، وهذا ما صاريقوله هذا القانون حرفياً منذ أن أضيفت، في ٢٠١٢، إلى المادة ١٣ فيه، عبارة "مهمات ذات منفعة عامة".